**استمارة المشاركة**

الاسم: سفيان اللقب: منصوري

الرتبة العلمية: دكتوراه العلوم والتأهيل الجامعي

التخصص: العلاقات الدولية

الوظيفة : أستاذ محاضر – أ –

مجال البحث : الدراسات المستقبلية والتحولات الأمنية والاقتصادية

المؤسسة : كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بومرداس

رقم الهاتف: 0555719190

البريد الإلكتروني: [sofiane.mans@outlook.com](mailto:sofiane.mans@outlook.com)

رقم المحور: المحور الخامس.

عنوان المداخلة: **مستقبل الانتفاضات المتراصة العربية من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب**

ملخص المداخلة:

أصبحت معظم الدول العربية مند سنة 2011 مسرحا لظاهرة أطلق عليها **بيري أندرسون** **Perry** **Anderson** ، اسم الانتفاضات المتراصة **Concaténation de soulèvements** ، كانت هذه الانتفاضة نتيجة احتقان سياسي، يسنده وضع جيوأمني واقتصادي يتسم بتفاوت واضح في مستويات المعيشة بين فيئات العديد من شعوب المنطقة، ازدادت حدته مع تأزم الأوضاع السوسيو اقتصادية للمنطقة العربية، إثر تداعيات الأزمتين الماليتين لسنة 2008 و سنة 2011، والتأثيرات التي خلقتها اللبرة المفرطة للاقتصاد الرأس مالي في خلق حالة من اللااستقرار المجتمعي في الأوساط العربية.

ستحاول هده المداخلة استشفاف التبصرات التي يمكن الحصول عليها لدى مقاربة التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب، والتي تعطي مجموعة من التفسيرات ذات الطابع الاقتصادي والتي تمنح قوة تفسيرية / تحليلية للفهوم المستمدة من حالات الشجع والحاجة . لكي نخلص في الأخير إلى إعطاء سيناريوهات مستقبلية أكثر براغماتية للتحول السياسي العربي من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب .

مقدمة:

لطالما تفاوتت التفسيرات للأزمات الدولية بين البحث في النزعة التبريرية لـ "المظالم" التي تغذي الأحقاد أو الوقوف على دوافع "الجشع" الإنساني المتأصل ونهاياتها التصادمية، - وحسب وليام زارتمان William Zartman- والذي حاول من خلال تصوره هذا فحص أسباب اللجوء إلى العنف المسلح بين المجموعات المتخاصمة، إن كان سوسيولوجيا أم اقتصاديا، وبتعبير آخر إن كان الأمر يتعلق بمظالم تغذي حالة السخط، وتولد الاحتقان وبالتالي تساهم في تفجر أعمال العنف؛ أم أن النهج العدائي يبطن مصالح مادية بحتة، بحكم أن الضغط المتزايد على الموارد المستنزفة، النادرة أو الآفلة، يقود إلى سيادة جو من اللايقين والاحتكاك السلبي بين المتخاصمين[[1]](#endnote-1)(1)، وبالتالي التصادم في مرحلة من المراحل. ورغم صعوبة ترجيح أي من العاملين، إلا أن الحالة الليبية تقدم لنا نموذجا متميزا لأزمة تستندها هذه الاعتبارات –خاصة الاقتصادية منها- وتساهم في إطالة عمرها. وعلاوة على الأسباب الاقتصادية فإن الأزمة الليبية تعود لعوامل سياسية،ولاعتبارات خارجية.

من منظور سياسي، يمكن ترجيح فرضية تآكل أسس شرعية النظم العربية، والمتمثلة في ثلاث ركائز أساسية: الثورية القومية، المساواة والعدالة الاجتماعية، وشرعية الكرامة والهوية الوطنية. [[2]](#endnote-2)(2أما سوسيو اقتصاديا، فيعاني الشعب العربي من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدانهم، فالمجتمع العربي بصفة عامة عبارة عن مجتمع شاب وراغب في العمل لكن نسب البطالة عايشها قبل اندلاع رياح الربيع العربي تقدر بـ 30 % وهي من أكبر نسب البطالة في كل دول العالم، بالموازاة يعتبر الاقتصاد العربي اقتصاد ريعي فهو يرتكز على 90 % من عائدات البترول. أما نسب الفقر التي تعيشها العائلات العربية فهي جد مرتفعة نتيجة لعدم امتلاكها مداخيل شهرية ثابتة. ذلك أن العائدات النفطية العربية كانت تستفيد منها بشكل أكبر فئات محدودة تلتف حول السلطة، وهذا ما زاد من سخط الشعب وأدى إلى ثورانه. بالإضافة لكل هذه الأسباب الداخلية، ساهمت التحولات الإقليمية والمتمثلة أساسا فيما اصطلح على تسميته بظاهرة الدومينو domino effect والمحاكاة إلى توسع مجال الثوران من دولة واحدة إلى الإقليم العربي [[3]](#endnote-3)(3).

ستحاول هده المداخلة استشفاف التبصرات التي يمكن الحصول عليها لدى مقاربة التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب، والتي تعطي مجموعة من التفسيرات ذات الطابع الاقتصادي والتي تمنح قوة تفسيرية / تحليلية للفهوم المستمدة من حالات الشجع والحاجة . لكي نخلص في الأخير إلى إعطاء سيناريوهات مستقبلية أكثر براغماتية للتحول السياسي العربي من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب.

وبناء على ما تقدم، سيحاول هده المداخلة الإجابة عن الإشكالية الآتية: **ماهي الآفاق المستقبلية للانتفاضات المتراصة العربية على ضوء التصورات التي تقدمها مقاربة الاقتصاد السياسي للسلم والحرب؟.**

1. **الاقتصاد السياسي للتصعيد في المنطقة العربية بعد** 2011

أصبحت معظم الدول العربية - ليبيا على وجه الخصوص- منذ سنة 2011 ، مسرحا لظاهرة أطلق عليها "بيري أندرسون" Perry Anderson اسم " الانتفاضات المتراصة"Concaténation de soulèvements ، - هذه الأخيرة - كانت نتيجة لاحتقان سياسي تسنده وضعية اقتصادية تتسم بتفاوت واضح في مستويات المعيشة بين فئات العديد من شعوب المنطقة، ازدادت حدة مع تأزم الأوضاع السوسيو اقتصادية للمنطقة العربية إثر تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، والتأثيرات التي خلفهتا اللبرلة المفرطة والاقتصاد الرأسمالي في خلق حالة من اللااستقرار المجتمعي[[4]](#endnote-4)(4) ، وهو ما يدفع إلى الاهتمام بالارتباطات المحتملة بين المتغيرات المستمدة من الاقتصاد السياسي وديناميكية التصعيد والتهدئة في البلدان التي شهدت انتفاضات أهلية، حيث تكون الدول العربية – خاصة ليبيا- التي نحاول من خلالها استشفاف هذه الارتباطات.

1. **تكاليف عقد الصفقات: المدخل العقلاني لتنامي دور القبيلة**

جنبا إلى جنب مع المقاربات الماركسية، فإن الليبرالية تستمد من المعطى الاقتصادي جزء معتبرا من افتراضاتها الصلبة[[5]](#endnote-5)(5)، بل أنه يمكن للباحث أن يستقي من بنائها التصوري هذا بعضا من أفضل التفسيرات للحرب والسلم، وهي تفسيرات تندرج ضمن الاقتصاد السياسي للحروب، الذي يهتم بالمتغيرات العقلانية ذات الطابع الاقتصادي في استشفاف ديناميكية التصعيد والتهدئة للأزمات والنزاعات الدولية، وتعتبر نظرية تكاليف عقد الصفقات[[6]](#endnote-6)(6) إحدى الأدوات المساعدة التي تلقف عناصر هذه الديناميكية.

وبحسبها فإن مجمل التفاعلات المواطنية هي في النهاية عبارة عن صفقات[[7]](#endnote-7)(7)، فالمواطن يدفع الضرائب للحكومة بمقابل حصوله على الخدمات المختلفة (من توفير الحماية الأمنية والقضائية إلى البنية التحتية والتأمين على البطالة والتقاعد). ومن الناحية النظرية فقد انفرط عقد كذا صفقة بسقوط النظام الزبائني للقذافي وتعسر مسعى إرساء بديل جاهز حتى ولو توفر التوافق السياسي بهذا الشأن بين الفرقاء الليبيين، وذلك بسبب حالة الترهل الهيكلي السياسي الذي توجد عليه الدولة الليبية وغياب تقاليد مؤسساتية في الحكم.

إذا، ومن وجهة نظر تكاليف عقد الصفقات، فإنه ولدى عجز أحد طرفي العقد وفي هذه الحالة الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها، بتوفير الحماية للأفراد عبر المنظومة القانونية التي تسندها أدوات القهر المشروع فهو سيبحث لا محالة عن بدائل تمنحه ذلك، وهذا بالنظر لارتفاع تكاليف الصفقة القديمة فلا يمكن ضمان استمرار ولاء الفرد للدولة في غياب حكومة مركزية (الطرف الآخر للعقد) أو في ظل عجزها عن استحقاق ما يترتب عن التزاماتها. وفي حالة ليبيا فإن العشائر والقبائل توجد في رواق جيد لاستمالة الولاءات المواطنية التائهة، فهي الكيان الذي يحصل من خلاله على صفقة مربحة قابلة للتنفيذ والحماية، غير أن هذه العشائر والقبائل لا تمتلك اقتصاد دولة، ولا بنية اقتصادية مشرعنة، بل تعتمد على نشاطات يدخل جزء هام منها ضمن "المنطقة الرمادية" (بين المشروع وغير المشروع) بل وحتى في الدائرة "الإجرامية" كتهريب السلع والاتجار غير الشرعي بمواد لا تخضع للضريبة، كل ذلك للحفاظ على ولاء المنضوين تحتها (دائما في إطار المنطق الزبائني) وصيانة بقائها، بل وأحيانا، بهدف تعزيز مستوى تسليحها في مواجهة التهديدات المتأتية من المجموعات الأخرى. ولدى انخراطها في مثل هذه النشاطات تنزلق بعضها بعيدا للاتجار بالمواد الأكثر ربحية كالأسلحة والمخدرات، لتجد نفسها في النهاية متورطة في علاقات وشراكات حتمية مع جماعات إجرامية دولية و/أو شبكات إرهابية تشتغل في خطوط الإمداد والتموين ذاتها. لا يتسبب ذلك في تقاطع المصالح مع هذه الشبكات أو تضاربها وحسب بل وفي إيجاد بيئة من العنف المتساند الذي يتطلب مرافقة دولية طويلة المدى لضبطه.

1. **دور التجارة غير الشرعية في تساند العنف**

حالة ترهل وانهيار السلطة المركزية ومن ورائها الدولة في ليبيا جعل من إقليمها الشاسع فضاء لممارسات اقتصادية غير شرعية[[8]](#endnote-8)(8)، حيث أنه أصبح ملاذا آمنا ليس فقط للجماعات المتمردة أو المجموعات الإرهابية بل للمهربين أيضا، لأنها تمكن عناصرها من مورد مالي مستقر يساعدها على البقاء والاستمرار في تنفيذ مخططاتها وتجنيد منخرطين جدد، كما أن الأقاليم التي تعتبر مناطق عبور ضرورية لهذه الموارد الممنوعة يمكن أن تطالها أعمال العنف، فالمجموعات المسلحة ستعمل على تأمين الطرق لتجارتها ما يجعلها مصدرا لاستمالة متعاونين محليين لهذا الغرض، وبالنتيجة فإن الفساد المستشري على طول الحدود ومسالك التهريب في الأقاليم المجاورة سيدخلها في حلقة العنف بدرجات متفاوتة بظهور فئة مستفيدة من استمرار عمليات التهريب [[9]](#endnote-9)(9) .

ومن بين أهم مظاهر تساند العنف الناتج عن توسع نشاطات التهريب والنشاطات الاقتصادية غير الشرعية وضرورات حمايتها، انتشار الأسلحة الخفيفة بشكل مريب، فغياب آلية فعالة لضبط تداول الأسلحة الخفيفة ضمن الأطر القانونية والمعقلنة، يعتبر إحدى المؤشرات التي تحظى بثقل كبير نسبيا ضمن مصفوفة التأزم المستعصي عن الضبط. وحتى في دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية فإن عدد ضحايا حوادث إطلاق النار من أسلحة خفيفة، لسنة 2013 وحدها، يبلغ 33.169 قتيلا، وهو ما يقترب من المعدل السنوي، ليبلغ مجموع عدد الضحايا الذين أحصاهم مكتب التحقيقات الفدرالي: 1.384.171 أي أن الرقم يفوق بكثير عدد قتلى المعارك الأمريكيين منذ القرن الثامن عشر، أي باحتساب قتلى حرب الاستقلال، إذ يبلغ عددهم: 1.171.177 قتيل معركة إلى غاية كتابة "بيتر بليت" لتقريره[[10]](#endnote-10)(10). وبالنسبة للأزمة الليبية التي يتزامن فيها تداول هذا النوع من الأسلحة مع صعوبة استمالة الخصوم نحو التسويات التوافقية، فإن دورها لا ينتهي عند إذكاء العنف بل وعرقلة التسويات المحتملة لصعوبة ضبط سلوكيات عشرات الآلاف من المنخرطين ضمن العصب المتحاربة والذين يحتفظون برغبة كبيرة للانتقام والانتقام المتبادل.

1. الدعائم الاقتصادية للولاء القبلي/العشائري

إن مستويات التنسيق العالية داخل القبيلة/العشيرة تعود إلى وجود دعائم رمزية متماسكة تسند ذلك، وهي من ضمن مكونات الهوية المشتركة[[11]](#endnote-11)(11). فمع ترهل الولاء المواطني، فإن إعادة النظر في التصور الهوياتي عبر تحديد الأنا قياسا بالآخر يقوم على اعتبارات إثنية[[12]](#endnote-12)(12)، وعندما تعتمد مقومات التصور الهوياتي المستجد على الدين والعادات والتقاليد الراسخة، فإن قوتها الإلزامية تكون حاسمة، ما يجعل تكاليف عقد الصفقات متدنية جدا، وبذلك تكون بمثابة الصفقة الأكثر ملائمة[[13]](#endnote-13)(13). تعتبر الصفقات ذات الطابع الاقتصادي حاضرة في هذا المضمار، حيث أن شبكة العلاقات التي يتم إرساؤها على مستوى الأجهزة البيروقراطية، ذات الخلفية الإثنية، تسند المصالح الاقتصادية لأعضاء الإثنية المعنية[[14]](#endnote-14)(14). ويفسر ذلك جوانب كثيرة من الحركية السياسية في ليبيا بعد الأزمة كالتنافس القبلي للتموقع السلطوي على كل المستويات، فالسلطة هي المخولة بتوزيع القيم المادية وعائدات المحروقات بشكل خاص؛ ويفسر ذلك أيضا الاستقطاب الحاصل بين طرابلس وطبرق والذي تسنده مواقف سياسية تنطوي في جوهرها على تمايزات قبلية/عشائرية .

1. الزبائنية وتدخيل المنطق الاقتصادي في الممارسة السياسية

في الدول التي يسودها المنطق "الزبائني" مثل ليبيا زمن القذافي، حيث يتم مقايضة الولاء المواطني للنظام القائم، بحزمة من أشكال الدعم [الاجتماعي] عبر مخرجات القرار السياسي[[15]](#endnote-15)(15)، فإنه من الطبيعي أن تتزايد احتمالات قيام الفرد/المواطن بمراجعة ولاءه عندما تتوقف الحكومة المركزية عن الإنفاق، سيما وهو متعود على نمط "الدولة الراعية" التي تسجل حضورها في كافة مناحي الحياة لتعزيز منطق الرفاه، فـ"الدولة الحارسة" (التي تقدم الحد الأدنى من الوظائف الدولاتية) بالنسبة للفرد، ليست بالفضاء الذي يسمح بتحصيل الاحتياجات الأساسية للفرد [المدلل].

1. تراجع الدخل الفردي وتنامي شعبية عرابي العنف الإثنو- سياسي

إن تحرير الاقتصاديات الموجهة و"لبرلتها" قصد زيادة تنافسيتها، وإدماجها في السوق العالمية يؤدي، على الصعيد الاجتماعي، إلى رفع سياسات الدعم والحمائية التي كانت تحظى بها فئات واسعة من المواطنين البسطاء، أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو رجال الأعمال، وينتج عن ذلك تراجع مداخيل الأفراد، الأسر والمؤسسات، بل وإفلاس الكثير منهم بما يساهم في تراجع مستوى المعيشة، ويولد ذلك سخطا متزايدا تجاه الحكومة المركزية، يعمد عرابو [العنف] الإثنو- سياسي إلى الاستثمار فيه وإعادة توجيهه ضمن دوائر إثنية خالصة[[16]](#endnote-16)(16). غير أن قدرة عرابي العنف الإثنو- سياسي على التعبئة تتزايد بشكل متسارع مع انتشار مظاهر الحرمان، إذ أن أفول مظاهر السلطة المركزية بل والدولة ككل يحرم الأفراد من "الاعتماد" على "الزبائنية" لتلبية متطلبات الحياة، وفي مقابل ذلك فإن الإثنية/القبيلة توفر إطارا مناسبا وفعالا لتحصيل الخدمات في مقابل إظهار الولاء للإثنية[[17]](#endnote-17)(17).

وإذا كان تزايد حدة الاستقطاب بين الإثنيات/العشائر/العصب المختلفة بتراجع الموارد المالية للنظام الزبائني مبررا، فإن السقوط في فترة لاحقة ضمن أسوار المعضلة الأمنية المجتمعية Societal Security Dilemma يرفع من شأن الإثنية/العشيرة، ويزيد جاذبيتها كبديل لتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية وعلى رأسها البقاء، وليس أقل أهمية منها السعي لتحقيق امتيازات اقتصادية (والحفاظ عليها) بالنسبة للأفراد والأسر، سواء قبل نزوع الأزمات نحو التصعيد أو خلال/بعد فترات التصعيد وحتى بعد التسويات.

**ثانيا : مقاربات لتخفيف حدة الأزمة الليبية من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب**

قدم لنا منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب العديد من المقاربات قصد تخفيف شدة الأزمات والانتكاسات سواء كانت اقتصادية / مجتمعية أو اقتصادية / أمنية . سنقوم باستخدام أبرز هذه المقاربات من أجل تقديم خريطة لتخفيف حدة الأزمة الليبية .

1. زيادة الجاذبية الاقتصادية للولاءات عبر قبلية – التحول عن المكاسب النسبية إلى المطلقة

بالنسبة لمناصري الحفاظ على ليبيا موحدة، يمكن إيجاد حوافز سياسية كثيرة وأهمها أن الدفع باتجاه التقسيم، في ظل مجتمع قبلي لن يساهم سوى بمزيد من المطالبات الانفصالية وبالتالي تشظي التراب الليبي، بل أن هذه المطالبات تكتسي طابعا أخطر إذا أخذنا بعين الاعتبار المطامع الخارجية. ويعتبر إقليم برقة الغني بالنفط نموذجا مثاليا لتنامي النزعة الانفصالية، لكنه يضم فعليا عددا قليلا من السكان قياسا بشساعة الإقليم، الشيء الذي ساهم في توالي ما تم تأويله على أنه تلميحات مصرية تنطوي على المطالبة ببعض مناطق الإقليم الشرقي في ليبيا [[18]](#endnote-18)(18). وفي هذه الحالة؛ فإن الحفاظ على الوضع القائم (ليبيا موحدة) كفيل بحماية المكتسبات المجموعاتية على المدى الطويل، فمن الواضح أن المغامرات الانفصالية لن تجلب سوى بعض المكاسب قصيرة المدى. وهذه الوضعية يمكن التعبير عنها بالتحول عن الرؤية الواقعية للصورة المثلى لمكاسب الفاعلين السياسيين، والتي تحاجج بأنه يفترض بها أن تكون نسبية، أي تجعلها دوما في مواجهة مع مكاسب الخصوم، وبذلك فإن التفاعل الاستراتيجي بين المجموعات المكونة لمعادلة الصراع في ليبيا يماثل مباراة صفرية، يسعى الكل من خلالها لحسم مسألة التفوق والسيطرة على الإقليم والموارد لصالح أعضائها، على حساب المجموعات الأخرى؛ بينما تقدم الرؤية الليبرالية بديلا أكثر تساندا في مثل هذه التفاعلات، حيث أن ما يمكن الحصول عليه بفضل تكريس النزعة التعاونية على المدى الطويل أكبر بكثير مما يمكن جنيه جراء الاستكانة إلى الاستراتيجيات أحادية الجانب.

1. **تجفيف منابع تمويل المجموعات المسلحة**

ومن ذلك محاصرة عمليات التهريب، فتهريب الوقود مثلا، يوفر مصادر دخل معتبرة للجماعات المتناحرة، حيث كشفت تقارير أممية أن سعر الوقود الليبي المدعوم يجعله في حدود 0.4 دولار للقالون (3.78 لتر) بينما تتم إعادة بيع المهرب منه في مالطا بحوالي 4.73 دولار وفي تونس بحوالي 2.88 دولارات (أي على التوالي: 07 مرات و 11 مرة سعره في ليبيا)، ورغم محاولات اعتراض عمليات التهريب التي كللت إحداها بالنجاح مع حجز حوالي 2.000 طن من وقود الديزل (المازوت) كانت موجهة إلى مالطا، إلا أن هذه المساعي أبعد ما تكون عن تجفيف منابع تمويل الأزمة المستعصية بين الفرقاء الليبيين، حيث يتعين إرساء آلية متعددة الأطراف لوقف عمليات التهريب سيما على الخطوط البحرية[[19]](#endnote-19)(19). لا شك أن استمرار هذه الوضعية يعني حصول المجموعات المسلحة على مزيد من الأموال لشراء الأسلحة، بل أن غياب التحكم في أسواق الوقود تعرقل تطبيع الحياة اليومية لليبيين بسبب عدم توفر محطات الوقود على كميات كافية منه، فضلا عن أن كميات معتبرة منه (مدعومة السعر) تتوجه لملأ خزانات المركبات التي تستعمل لأغراض قتالية.

1. البعد الاقتصادي للتجنيد - ضرورة رفع تكاليف الإمداد بالمجندين

توفر البطالة بيئة ملائمة لاستمالة المجندين ضمن المجموعات والعصب المسلحة التي تمتلك موارد مالية، ففي مقارنة بسيطة بين متوسط الدخل الفردي في البلدان المعنية بالعنف السياسي، أو تلك التي تضم مترشحين للالتحاق بالمجموعات المسلحة، وبين ما يحصل عليه المنخرطون في الجماعات الإرهابية والعصب المسلحة أو المتمردة، يمكن أن نستشف سر جاذبية هذه التنظيمات للمترشحين المحتملين للتجنيد، وهم عادة أفراد يعانون الحرمان والاضطرابات النفسية والاغتراب .

ويمكن الحديث عن مثال بارز في هذا الصدد وهو تنظيم "داعش" في سوريا، حيث أقر التنظيم الإرهابي راتبا يقدر بـ 400 دولار/شهريا لكل مقاتل يضاف إليها 50 دولارا عن كل طفل، 100 دولار عن كل زوجة، و 400 دولار بدل هجرة للمقاتلين الأجانب[[20]](#endnote-20)(20)، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى الدخل الفردي الضعيف نسبيا في دول الجوار، وحالة السخط الاجتماعي لبعض لأبناء الجالية العربية والإسلامية في أوربا فإن هكذا رواتب تعتبر مغرية جدا، حتى أنها ساعدت على استقطاب المجندين ضمن كتائب المجموعات الأخرى المعارضة للنظام السوري بل وحتى بعض الفارين من الجيش النظامي.

في ليبيا تعتبر الرواتب أكثر جاذبية إذ تقدر بـ 6000 دولار أمريكي شهريا للمقاتلين/الإرهابيين في رتبة أمير فضلا عن 400 دولار عن الزوجة و200 دولار عن كل ولد، بينما يحصل المقاتلون/الإرهابيون على رواتب بالدينار الليبي لا تقل عن 1000 دينار (726 دولارا أمريكيا) بالنسبة للعازبين، وما بين 2000 دينار ليبي (1452 دولار) و3000 دينار ليبي (2179 دولار) للمتزوجين، وذلك حسب الأقدمية في التنظيم[[21]](#endnote-21)(21). طبعا هذه الحزمة من المغريات المالية يمكن أن تستقطب عناصر شابة جديدة، إذا أخذنا بعين الاعتبار حالات الإحباط واليأس الذي تعاني منه هذه الفئة، إن في ليبيا، بفعل انهيار الدولة، أو حتى في الدول المجاورة. بل أن تقريرا لـ "دير شبيقل" الألمانية حذر من أن 200.000 مقاتل الناشطين حاليا في ليبيا ضمن 1500 مجموعة مسلحة متشددة قد ينضمون إلى داعش إن لم تتخذ تدابير تمنع ذلك[[22]](#endnote-22)(22).

1. الاقتصاد السياسي لضمور تنظيم الدولة "داعش" في ليبيا

يبدو أن مصادر تمويل عدة يصعب تحديدها بدقة ساعدت "داعش" في الحصول على تمويل كاف للانطلاق، غير أن انتشار التنظيم لم يحتفظ بذات الإيقاع بسبب الاعتبارات العشائرية، ذلك لأن مناطق انتشارها لا تتوافر فيها حقول نفط أو غاز يمكنها المساعدة في ضمان الحصول على موارد مستقرة لتمويل لوجيستي فاعل للتنظيم.

لكن وبما أن القبيلة تلعب دورا حاسما في نحت الاستقطابات السياسية، فهل تلعب القبلية دورا في إذكاء العنف المرتبط بالتطرف الديني؟ يمكن للقبلية أن تكون عامل مساعدا على انتشار العنف بفعل التأثير الحاسم للولاءات العائلية وامتداداتها العشائرية، قياسا بالولاءات المدنية، فضلا عن خاصية التضامن بين أعضاء القبيلة، كل ذلك يجعل سقوط أفراد فاعلين في إحدى القبائل في فخ التطرف وانضمامهم للجماعات المتطرفة عاملا مساعدا على رفع احتمالات جر عشيرته برمتها نحو الانضمام لنهج التطرف، وقد يدفع في هذا الاتجاه ويسنده وجود عداء قديم بين تلك العشيرة وعشائر أخرى تتخندق في صف الحكومة المركزية، أو المجموعات المناوئة للمتطرفين.

لكن ذلك يبقى صحيحا عندما تضعف القيادات التقليدية ممثلة في الشيوخ قياسا بالقيادات المتحمسة الشابة، التي لا تمتلك رؤية بعيدة الأمد (قبليا) تأخذ بعين الاعتبار عامل الحفاظ على الولاء العشائري متقدا، ذلك أن الانسياق وراء الولاءات ذات الطابع الديني تضعف سلطة العشيرة مقابل تدفق للولاءات في كل الاتجاهات داخليا وخارجيا ضمن شبكات الإرهابيين، لينتهي ذلك إلى تقويض سلطة الشيوخ. لكن جل هذه الاحتمالات تبقى ضعيفة في حالة توافر هذه القبائل على قيادات قوية كما هو الحال في معظم القبائل الليبية، إذ يجب ألا نغفل عن حقيقة أن قوة الشيوخ مستمدة في جزء كبير منها من قدرتهم على توزيع القيم الرمزية والمادية، وحيث أن أغلبها انضوت في تحالفات تحوز حقولا نفطية فإن هذه الاحتمالية تتدنى بشكل كبير.

مستقبل

ينبئ تطور الوضع السياسي ــ العسكري في دول الانتفاضات المتراصة بالمنطقة العربية بعدم استقرار الأوضاع في وقت قريب وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى وضع سيناريوهات لمستقبل ذلك الصراع بدل تصور مخرج نهائي لحالة الفوضى واللاإستقرار التي تعيشها هذه الدولة، وقد تمحورت اغلب السيناريوهات حول ثلاثة نقط أساسية وهي:

1. إعادة بناء الدولة على أنقاض النظام السابق

2 ــ انتشار النموذج العراقي الذي يضم دولة وطنية فدرالية مقسمة إلى مجموعات سياسية دينية وعرقية تزداد استقلاليةً وقوة مقارنة بقوة الدولة.

3 ــ تحول الدولة إلى ما يشبه الصومال، أي زوال مفهوم الدولة المركزية لصالح الجماعات المتنازعةالتي ستضل في حالة صراع مع بعضها البعض مع زيادة فرص الاستقلالية التامة10.

وفيما يلي تفصيل للسيناريوهات السابقة الذكر:

**أ ــ إعادة بناء الدولة على أنقاض النظام السابق**

يقوم هذا السيناريو على افتراض أساسي وهو أن المنطقة العربية ستتحول إلى ساحة للصراع على النفوذ بين القوى الرئيسة في العالم وهى الو.م.أ وحلفائها وروسيا والصين، ويكون للقوى العالمية والجهوية الدور الكبير في تحديد نتائج الصراع وشكل الدولة التي ستنبثق عنه خاصة في ليبيا و سوريا لأهمية الموقع الاستراتيجي لها من جهة، وبالنسبة لروسيا من جهة ثانية باعتبار أن سوريا هي المنفذ الوحيد لروسيا على البحر الأبيض المتوسط وكذلك كونها الحاجز الجغرافي أمام دول الخليج لإيصال الغاز الطبيعي لأوروبا وهو ما يبقي على النفوذ الروسي في المنطقة.

هذا الصراع الذي تعرفه المنطقة مرتبط بمؤثرات خارجية أكثر منها داخلية، فهو صراع استراتيجي بين الو.م.أ وروسيا، وصراع مذهبي بين السعودية وإيران دون نسيان الدور الإسرائيلي في ذلك كله، وعلى هذا الأساس سيتحدد مسار الثورة في هذه الدولة. وفي كلتا الحالتين سواء انتصر النظام أم الثوار فالكل سيعتبرون أنفسهم ورثة للحكم في هذه الدولة، ورثة النظام السابق أو ورثة الثورة.

ب ــ إنتشار النموذج العراقي ــ الدولة الفاشلة.

وسيكون هذا النموذج عرضة للتدخلات الخارجية والصراعات الداخلية على أساس المذهبية الدينية على وجه الخصوص، وسيكون التيار الإسلامي محور الصراع في سوريا خاصة، حيث أن كلاً من تركيا والسعودية وقطر تدعم التيار السني في سوريا ضد الدعم الإيراني للتيار الشيعي في هذه الدولة، وذلك بغض النظر عن الصراعات الداخلية بين الطوائف المتعددة، وهو ما سيؤدى إلى تقارب كبير في الموافق بين الدول الداعمة للتيار السني وإسرائيل باعتبار ايران عدو مشترك، وسيكون الحل الأخير لحماية هذه الدول من الوقوع تحت نفوذ إيران هو تدخل إسرائيل تحت ذريعة حماية أمنها القومي11.

وفي حالة تدخل إسرائيل بريا في سوريا، فإن ذلك سيلقى مباركة أغلب الدول العربية خاصة دول الخليج ومصر، لأن القضاء على النفوذ الإيراني في المنطقة سيضمن الاستقرار في الشرق الأوسط والخليج لسنوات طويلة.

إن فشل الدولة بعد مرحلة الثورة مرتبط بالأساس بكيفية انطلاق الثورات وطبيعة ودور الفواعل التي شاركت فيها أو تبنت مطالبها، وعلاقة تلك الفواعل بالقوى الخارجية. كما أن ما يحدد مسار الثورة بعد انطلاقها ويوحي ببعض نتائجها هي العوامل التالية:

* قدرات الدولة.
* معتقدات الفواعل السياسيين خاصة فيما يتعلق بمستقبل الصراع وكيفية التعامل معه.
* القدرات النسبية لمختلف الفواعل للتحرك جماعيا والتي تتضمن تشكيل فواعل جدد عن طريق الاستحداث، التعبئة، والتحالف12.

وبسبب تبعية الفواعل الداخليين لقوى خارجية سيتحول الوضع في سوريا إلى عملية تعبئة وتعبئة مضادة لأهم القوى المتصارعة وهو ما سيؤدي إلى ترسيخ نموذج الدولة الفاشلة التي تتساوى قوتها أو تزيد قليلا عن قوة الجماعات السياسية العرقية أو الدينية المسلحة المنافسة للسلطة المركزية، وخير مثال ما حدث في العراق من قبل.

ج ــ زوال مفهوم الدولة المركزية لصالح الجماعات المتصارعة:

وفي هذا المجال نؤكد على أن هناك نوعين من الصراع بين الجماعات المكونة للمجتمع واللذين يمكن أن يؤديا إلى زوال الدولة المركزية وهما:

ــ الصراع العرقي ــ القبلي.

ــ الصراع الديني ــ المذهبي.

حيث أن أكثر الدول عرضة لهذا النوع من الصراع هي سوريا اين تُلعب في هذه الدول لعبة صفرية لحسم الصراع بين مختلف الجماعات المتنافسة على السلطة.

حث أن من الأسباب التي تساعد على تنامي الجماعات المتنافسة على السلطة هو غياب القيادة الواضحة والمعروفة للثورة وكذلك غياب إيديولوجيا موحدة بالإضافة إلى أهم عنصر غائب وهو عدم وجود خطة تنظيمية لما بعد سقوط الأنظمة، وهذا ينبئ بعدم حصول استقرار في هذه الدولة على المدنيين القصير والمتوسط13.

والملاحظة التي يجب التأكيد عليها في هذا المجال هي أن كل الدول العربية تشترك في مجموع من التناقضات التي لا توجد إلا فيها، فهناك وحدة اللغة، تقارب في النظام الاعلامي، وجود أنظمة دكتاتورية أو تسلطية، ارتباط المجتمعات بمرجعيات أخرى غير الدولة، والانتشار الواسع والسريع لاستخدام الوسائل التكنولوجية خاصة ما يتعلق منها بالاتصال14. اما التناقض الأكبر فيكمن في رد فعل المجتمعات والأنظمة السياسية تجاه الثورات التي عرفتها تلك الدول، حيث لوحظت العديد من الاختلافات أهمها: طريقة الاحتجاج، سبب الاحتجاج، مسار الاحتجاج، وسائل الاحتجاجات ونتائجها.

لهذا فإن أي باحث في مستقبل دول الربيع العربي خاصة مسار الانتقال الديمقراطي يجب أن لا يقع في فخ التعميم وان يراعي الفروق الموجودة بين مختلف الحالات وذلك كما يلي:

ــ أن أي تقييم للتطور الديمقراطي في المنطقة لما بعد 2011 يجب أن ينطلق من مبدأ الاختلاف، حيث أن الفرق بين دول الشرق الاوسط وشمال إفريقية يتسع أكثر فأكثر خاصة مسار الثورات.

ــ انه لا يمكن للعوامل التاريخية واللغوية والثقافية المشتركة أن تكون أداة للقياس في ظل الاختلاف الواضح في المسارات السياسية والأدوار التي تلعبها القوى المضادة للثورة، بالإضافة إلى حدة النزاعات الاهلية في كل نموذج.

ــ مراعاة دور الفواعل الخارجية في التأثير على الاحداث في دول الربيع العربي حالة بحالة15 .

كما أن الملاحظة الأكثر أهمية في هذا السياق هي غياب الدور الفعلي للعملية الانتخابية التي لا يمكن الحديث عن أي ديمقراطية من دونها، ولحد الآن فإن دول الربيع العربي لم تحتكم للصندوق الانتخابي للفصل في من يتولى السلطة بصفة نهائية، وذلك للاقتناع شبه التام لكل الاطراف المتنافسة على السلطة بأن الانتخابات ليست نزيهة، وبالتالي فإنها لم تعد تبحث عن الشفافية والنزاهة بقدر ما هي تبحث عن المصداقية16.

وفي ظل هذا الواقع، فإن مجتمعات الربيع العربي ستجد نفسها أمام عائق كبير نحو التقدم يتمثل في غياب ما يلي:

* الشخصيات السياسية التوافقية.
* التنظيم والتحضير لمرحلة ما بعد الصراع.
* المرجعية المشتركة أو المقبولة بالنسبة لأغلب مكونات المجتمع.

لهذا يجب التأكيد على أن الانتخابات في هذا السياق ليست دائما الحل الامثل لتجاوز حالة الفراغ بسرعة، بل بالعكس إذا كانت الانتخابات مبكرة جدا فسوف تفرز نظاما مشابها لما سبقه، وسيلقى رفض الشعب لأنه لن يشعر بالتغيير17. وان مطالبة المعارضة السورية بتنحي الرئيس "الأسد" وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية ليس بالضرورة هو الحل الانسب للمرحلة الحالية، وما حدث في مصر خير دليل على ذلك، خاصة مع التدخل الروسي المباشر الذي كبح كل المحاولات الإقليمية ( تركيا، السعودية، قطر) لفرض حل بالقوة على النظام السوري.

الخاتمة

حاول هذا البحث فحص الدور الذي تلعبه المتغيرات الاقتصادية في توفير فهوم إيتيولوجية للأزمة الأمنية المستعصية في ليبيا، إذ وبالرغم من الانسياق المتعاظم للأدبيات نحو ترجيح التفسيرات السياسية، إلا أن هذه الورقة البحثية خلصت إلى استشفاف مواطن الثقل التحليلي للحوافز الاقتصادية، إذ عبر فحص عدد من المتغيرات الاقتصادية، بأخذ سؤال جوهري بعين الاعتبار: ما إذا كانت الوضعيات النزاعية تتقاذفها دوما تفسيرات تمتد بين الجشع (Homo economicus) والمظلمة (Homo sociologicus) أو بتعبير آخر: ما إذا كانت الدوافع المتأتية من المكاسب الاقتصادية، أو تلك المتأتية من الدور الاجتماعي هي الناظم للسلوك وخيارات الأفراد والمجموعات، فإنه يبدو جليا، من خلال جملة من الأمثلة المقدمة أن استبعاد المتغيرات الاقتصادية في مسعى تفسير ديناميكية اتصعيد والتهدئة في الحالة الليية ليس دقيقا بل ويمكن إيجاد ما يدحضه من الأسانيد.

لقد تبين أيضا أن الدور الذي يلعبه البعد الاقتصادي للأزمة الليبية ليس ضمن بواعث النزاع والمقومات التي تسندها وحسب، بل واستعصائها على جهود التسوية، ومن بين تفسيرات هذه الحالة، نجد وقوع النشاط الاقتصادي ضمن الدائرة الإجرامية ما يتسبب في تساند العنف على المدى الطويل. ذلك أن سقوط الاقتصاد الليبي في فخ النشاط غير الرسمي والتهريب يدفعه نحو تشبيك النشاطات غير الرسمية لأعمالها مع شبكات الجريمة المنظمة لضمان الحماية، وفي المحصلة تقاطع نشاطاتها مع الجماعات الإجرامية والإرهابية. فضلا عن ظهور جماعات المنتفعين من استمرار الأزمة وبذلك استعصاء الأزمة عن جهود التسوية.

وفي المحصلة، فإنه يمكن القول أن ضبط الأزمة الليبية وإدارتها نحو التسوية المتساندة، يتطلب، من ضمن عديد التدابير، معالجة اقتصادية متعددة المستويات: خلق حوافز للولاءات عبر عشائرية/قبلية/إثنية تكفل صناعة توافقات قابلة للتنفيذ في مجال توزيع القيم؛ تطبيع الحياة الاقتصادية والسياسية؛ الحيلولة دون توظيف عشائري للتموقع السلطوي و ودون توجيه الخيارات البيروقراطيات نحو التنافس على الموارد النادرة وشرعنة هذا التنافس بقوانين منحازة؛ محاصرة ظاهرة الاتجار في الممنوعات عبر تكثيف التنسيق الأمني والاستخباراتي الإقليمي مع الدول المجاورة؛ إعادة تأهيل المسلحين والمجندين ضمن العصب المتناحرة مهنيا وإدماجهم في اقتصاد ناشئ ترعاه الدول المانحة.

1. (1) - Cynthia J. Arnson, I. William Zartman, Eds. "Rethinking the Economics of War : The Intersection of Need, Creed, and Greed", ***Woodrow Wilson Center Press***, (2005), P. 11. [↑](#endnote-ref-1)
2. (2) - محمد عشور مهدي، " قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، ***دراسات ومقالات***. متحصل عليه من:

   >[*http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm*](http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm)< [↑](#endnote-ref-2)
3. (3) - Salah Abukar et autres, "La révolution en Libye: Causes et Objectifs".pp. 03-04. In: <<https://falbert.files.wordpress.com/2011/06/la-rc3a9volution-en-libye-causes-et-objectifs.pdf> [↑](#endnote-ref-3)
4. (4) - Eberhard Kienle, Laurence Louër , " Comprendre les enjeux économiques et sociaux des Soulèvement Arabes" , ***Critique internationale***, N°.61.( Octobre- Décembre. 2013) : P.P. 11.12 [↑](#endnote-ref-4)
5. (5) - Philippe Mongin, " Le libéralisme, deux ex machina de l’économie du bien-être" , ***Revue économique*** , Vol.59. N°. 02. ( March 2008) : P. 359 [↑](#endnote-ref-5)
6. (6) – يعتبر تصور "تكاليف عقد الصفقات" إحدى المساهمات المبتكرة للباحث في النزاعات الإثنية: "دونالد هورووييتز"، حيث أشار في كتابه المرجعي (المجموعات الإثنية في حالة نزاع) إلى أن توسيع شبكات القرابة بطرق مختلفة يجعل المجموعة أكثر فعالية، ويخفض تكاليف عقد الصفقات بما يساعد على إنشاء تنظيم سياسي إثني، أنظر:

   Horowitz. 1985. ***Ethnic groups in conflict***. Berkeley: University of California Press.

   بدوره يرى "بول كوليير" أن الاستقطاب الإثني يساهم في تراجع المداخيل كونه يتسبب في تراجع الثقة المتبادلة بين الأفراد مما يرفع تكاليف عقد الصفقات. أنظر:

   Paul Collier, "***The Political Economy of Ethnicity***", WPS/98-8, April 1998.

   يلاحظ هنا كيف أن "هوروفيتز" استخدم تصور "تكاليف عقد الصفقات" في الاتجاه الذي يدعم به وجهة النظر القائلة بأن الاستقطاب الاثني هو نتيجة لانخفاض تكاليف عقد الصفقات في صيغتها القبلية أو الاثنية أو المجموعاتية مقارنة بالآليات المدنية الحديثة وهو ما يتفق فيه على الأقل مع الطرح الذي استعرضه بتفاصيل أكثر نيكولاس بيزيوراس في كتابه حول الاقتصاد السياسي للنزاع الإثني في سريلانكا:

   Nikolaos Biziouras. "***The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka***". UK: Routledge, 2014.

   <https://www.csae.ox.ac.uk/workingpapers/pdfs/9808text.pdf> [↑](#endnote-ref-6)
7. (7) - Pierre Cahuc, Hubert Kempf, ThierryVerdier, "Interactions sociales et comportements économique" , p. 01.

   < <https://annals.ensae.fr/wp-content/uploads/pdf/n6364/vol6364-01.pdf> > [↑](#endnote-ref-7)
8. (8) - Chafik Ben Rouine, " La réforme douanière sous ajustement structurel : Lutte ou promotion du commerce informel ?" , ***Notes Analytiques***, Observatoire Tunisien de l’économie, (14.12.2015) : P. 02. [↑](#endnote-ref-8)
9. (9) - Claude Henry Dinand, " Le Sud libyen : Une poudrière régionale. Entre trafics et terrorisme" , ***La Revue Géopolitique***, ( 01. Février. 2016) : P.P. 02.04. [↑](#endnote-ref-9)
10. (10) - Peter Pilt, "Guns in America Have Killed More People Than All The Wars America Has Been Involved in Combined" . (October .02. 2015): In :

    <<http://peterpilt.org/2015/10/02/guns-in-america-have-killed-more-people-than-all-the-wars-america-has-been-involved-in-combined/>> [↑](#endnote-ref-10)
11. (11) - Russell Hardin, One for All, **The Logic of Group Conflict**, (NY: Princeton University Press, 1997), P. 56. [↑](#endnote-ref-11)
12. (12) - Nikolaos Biziouras, "The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka: Economic Liberalization, Mobilizational Resources, and Ethnic Collective Action". ***Routledge***, )26 .Mars 2014) : P.13 [↑](#endnote-ref-12)
13. (13) - Russel Hardin, Op.cit. P.56. [↑](#endnote-ref-13)
14. (14) - Nikolaos Biziouras, Op.cit. [↑](#endnote-ref-14)
15. (15) - لمزيد من المعلومات حول ديناميكات الزبائنية في العملية السياسية، أنظر:

    Susan C. Stokes et al., "Brokers, Voters, and Clientelism: The Puzzle of Distributive Politics", Cambridge University Press, 2013, P.13. [↑](#endnote-ref-15)
16. (16) - Nikolaos Biziouras, Op.cit. [↑](#endnote-ref-16)
17. (17) - Ibid. [↑](#endnote-ref-17)
18. (18) - عمر إبراهيم العفاس،" ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة.. الخلفيات والتداعيات "، ***تقارير مركز الجزيرة للدراسات***. (02 ديسمبر.2013 )، متحصل عليه من :

    <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/201312211829924949.htm> [↑](#endnote-ref-18)
19. (19) - Benoit Faucon, "Smuggled Libya Gas Fuels Conflict: Diesel costing 40 cents a gallon smuggled out to finance militias" . ***Wall Street Journal***, )March 22, 2015( : In :

    <<http://www.wsj.com/articles/smuggled-libya-gas-fuels-conflict-1427064365> > [↑](#endnote-ref-19)
20. (20) - رواتب داعش، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 13521، (30 أوت2014 ). متحصل عليه من:

    <http://aawsat.com/home/article/170616> > < [↑](#endnote-ref-20)
21. (21) - بالأرقام... رواتب "مقاتلي داعش" في ليبيا، ***جريدة البوابة***، (02-10-2015).. متحصل عليه من :

    <http://www.albawabhnews.com/1526790>> < [↑](#endnote-ref-21)
22. (22) - "Libya 200,000 fighters could join Daech" , ***AnnaharOnline Enlgish***" , (18-06-2015).

    <<http://www.ennaharonline.com/en/international/9365.html>> [↑](#endnote-ref-22)